

إستراتيجية التنوع الإقتصادي في الإمارات العربية المتحدة نموذجا

The UAE's Economic Diversification Strategy

د. منجية بورحلة*

1 جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي، mongia.bourahla@univ-tebessa.dz

تاريخ النشر: 2024/06/30

Abstract :

Some developing countries with rich natural resources have been able to diversify their economies and achieve high growth rates in the long term. One of the most prominent of these countries is the United Arab Emirates (UAE), which has adopted, as part of its economic diversification policy, the use of its oil revenues to increase the productivity of non-oil sectors, develop and strengthen infrastructure, exploit its potential in industry, enhance the role of the private sector, and diversify its non-oil exports. The UAE is an example of a country that was able to adopt an economic diversification strategy by moving from a mono-economy to a more diversified economy by encouraging innovation, strengthening the regulatory framework for key sectors, and encouraging high value-added sectors.

Keywords: Economic diversification, non-oil sectors, UAE

المخلص:

إستطاعت بعض الدول النامية ذات الموارد الطبيعية الغنية أن تنجح في تنوع إقتصاداتها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة على المدى الطويل. من أبرز هذه الدول الإمارات العربية المتحدة و التي إعتمدت في إطار سياسة التنوع الإقتصادي لها في مصادر الدخل إستغلال إيراداتها النفطية في زيادة إنتاجية القطاعات غير النفطية. وتطوير وتعزيز البنى التحتية. إستغلال إمكانياتها في الصناعة وتعزيز دور القطاع الخاص وكذا تنوع صادراتها غير النفطية. ومنه تعتبر الإمارات العربية المتحدة نموذجا للدولة التي إستطاعت أن تتبنى إستراتيجية التنوع الاقتصادي. عن طريق الإنتقال من الإقتصاد الأحادي إلى إقتصاد أكثر تنوعا من خلال تشجيع الإبتكار وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية وكذا تشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

الكلمات المفتاحية: التنوع الإقتصادي، القطاعات غير النفطية، الإمارات العربية المتحدة

مقدمة:

يعتبر التنوع الإقتصادي إحدى الخيارات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة في الإقتصاديات الريعية، فهو أحد المواضيع المهمة المتداولة في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث أظهرت العديد من الدراسات الإقتصادية أهمية التنوع الإقتصادي تفاديا للمخاطر الناجمة عن الآثار العكسية لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبالتالي تنعكس آثارها على كافة المؤشرات الإقتصادية الكلية، خاصة مع إمكانية نضوب هذه الموارد الطبيعية خلال العقود القليلة القادمة.

يعد موضوع التنوع الإقتصادي أكثر المواضيع أهمية خاصة في الوقت الراهن كونه مدخلا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة حيث سعت الإمارات العربية المتحدة بعد الأزمات النفطية إلى تنوع مصادر دخلها، عن طريق تبنيهم لمجموعة من السياسات والإستراتيجيات قصيرة وطويلة المدى التي تهدف إلى تحقيق إستراتيجية التنوع الإقتصادي، و إعطاء الأولوية لباقي القطاعات الإقتصادية وتفادي الصدمات السلبية الناتجة عن تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية، في ظل خطورة الإعتماد على النفط كمورد رئيسي للدخل.

وانطلاقا مما سبق سيتم طرح الإشكالية التالية:

"ما هي أهم الإستراتيجيات والجهود المتبعة من طرف دولة الإمارات لتحقيق التنوع الإقتصادي؟

المحور الأول: أساسيات حول التنوع الإقتصادي

يعد تبني إستراتيجية التنوع الإقتصادي إحدى الحلول المطروحة في الدول الريعية لضمان الإستدامة الإقتصادية عن طريق التحلي بالحكمة والرشادة في إدارة الموارد النفطية و تطبيق سياسات تنموية تهدف إلى بناء إقتصاد متنوع لا تهمن عليه عائدات الموارد الطبيعية ويحقق الإستقرار والتنمية المستدامة.

1. تعريف التنوع الإقتصادي: وردت العديد من التعاريف سيتم ذكر أبرزها، كمايلي :

يعرف التنوع الاقتصادي " على أنه العملية الاقتصادية التي تستهدف تنوع الدخل من خلال زيادة وتوسيع القاعدة الإنتاجية لأجل رفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التخلص من عبء الاعتماد على سلعة أو منتج أحادي في تحصيل المداخل المالية للدولة، أو بعبارة أخرى التنوع الاقتصادي ما هو إلا عملية إستغلال لجميع الإمكانيات والمقومات التي يحويها إقتصاد ما، بالشكل الذي يؤدي لتوليد مداخل ومصادر مالية جديدة، وهذا بالإستناد على الكفاءات والقدرات المحلية بشكل كبير، ما ينجم عنه في النهاية إحلال الواردات ثم تنوع الصادرات". (بوشول، 2017، صفحة 288)

ويعرف كذلك على أنه " عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، حيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الإقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفر فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل". (الطويل وآخرون، 2021، صفحة 224)

2. أهداف التنوع الإقتصادي: الغرض من التنوع الاقتصادي خاصة بالنسبة للدول النفطية هو التقليل من الاعتماد على البترول والغاز وعائداتها في دفع عجلة التنمية للإقتصاد، وإستحداث في المقابل بدائل وقطاعات إقتصادية أخرى تضمن عدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنوع الاقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الإقتصاد على حساب القطاع الخاص تعدد مصادر العائدات وديمومتها، كما يستهدف التنوع الإقتصادي كذلك، تخفيض دور القطاع العام في الإقتصاد على حساب القطاع الخاص، وتمثل الأهداف الأساسية للتنوع الإقتصادي، كما يلي: (بوكثير وحميدة، 2017، صفحة 334)

- الحد من التقلبات الإقتصادية ومخاطرها وتجنب الصدمات الخارجية؛
- إحلال الواردات وتنوع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للإقتصاد، بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة؛
- إيلاء القطاع الخاص دوراً أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الإقتصادية؛

- فسح المجال أكثر سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- تمكين الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- الرفع من عدد المتعاملين التجاريين في الأسواق العالمية؛
- العمل على ضمان وإستدامة عجلة التنمية الإقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الإقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنوع الإقتصادي.

3. مزايا التنوع الاقتصادي: يقود التنوع الإقتصادي إلى عملية النمو الإقتصادي الفعال، وذلك للأسباب التالية، كمايلي: (منصوري و عبد الغني، 2018، صفحة 248)

- زيادة إنتاجية رأس المال البشري والتطوير المالي: يسهم التنوع الإقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري والتطوير المالي ويؤدي من ثم إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي؛
- تقليل المخاطر الإستثمارية: فتوزيع الإستثمارات على عدد كبير من النشاطات الإقتصادية، يقلل من المخاطر الإستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الإستثمارات في عدد قليل منها. فالظروف الطبيعية (الزلازل والجفاف والفيضانات والحرائق) ، والدولية الحروب والنزاعات المسلحة والإحتكارات و الخدمات المالية قد تلحق أضرارا فادحة في إنتاج بعض المنتجات وتسويقها؛
- تخفيض معدلات البطالة: يعمل التنوع على تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعدم الإعتماد الكلي على القطاع العام، بالتالي إيجاد فرص عمل مناسبة، وتدل تجربة البلدان الغنية بالموارد في مختلف أنحاء العالم على أهمية الإستثمار في رأس المال البشري وتعزيز المؤسسات لتحقيق التنوع الإقتصادي؛

- تحقيق الإكتفاء الذاتي: توفير السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الإعتماد على الخارج في إستيراد السلع الإستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد؛

-تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية: من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الإستثمار فيها، وعليه فالتنوع الإقتصادي لا يؤثر على النمو الاقتصادي فحسب، بل يؤثر إيجاباً على الإستقرار السياسي ويرفع من أداء وجودة المؤسسات؛

- تخفيض التذبذب في الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنوع الاقتصادي الناجم على التركيز على عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج.

4. محددات التنوع الاقتصادي: يعتمد التنوع الاقتصادي على مجموعة من العوامل و المتمثلة في ماييلي : (علال و أخرون، 2020، صفحة 505)

-الحكومة: هي النشاط الذي تقوم به الإدارة، ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات أو منح السلطة أو التحقق من الأداء، وتتألف هذه القرارات إما من عملية منفصلة أو من جزء محدد من عملية الإدارة أو القيادة، حيث توفر الحكومة الجديدة مساعدة على زيادة التنوع الإقتصادي؛

-القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في التنوع الإقتصادي، حيث يعمل على إستغلال الإمكانيات المادية والبشرية، لكن هذا القطاع يواجه مجموعة من العراقيل مما يستوجب على الحكومات إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عن طريق وضع السياسات المشجعة على الإستثمار الوطني والأجنبي بتوفير المناخ الملائم وتذليل الصعوبات للمستثمرين؛

-الموارد الطبيعية: إن الوفرة والتنوع في الموارد الطبيعية تعتبر من أهم العوامل المشجعة لسياسة التنوع الإقتصادي الإستغلال الأمثل لهذه الموارد؛

- القدرات المؤسسية والموارد البشرية: تساعد القدرات المؤسسية والموارد البشرية على تعزيز قدرات وإمكانات التنوع الإقتصادي، حيث هناك مجموعة كبيرة من الدراسات تشير إلى أن

الاختلافات في نوعية المؤسسات يعتبر بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت البلدان تتجنب لعنة

الموارد الطبيعية (اللجنة الهولندية)، ويعتبر التنوع الاقتصادي عامل مهم في توزيع الدخل و ذلك للتخلص من الفوارق الإجتماعية في مستويات التعليم وغيرها.

المحور الثاني: تطبيق الإمارات لإستراتيجية التنوع الإقتصادي

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الغنية بالموارد الأولية، إذ تحتل مكانة مهمة في الإقتصاد العالمي، حيث إعتد إقتصاد الإمارات في بداياته على الزراعة في الواحات والصيد وتجارة التمور، وبعد إكتشاف النفط سعت إلى إحداث تغيير جذري في إقتصادها معتمدة في ذلك على موقعها الإستراتيجي، و الإنفاق الحكومي ومساعدتي الدولة لتحقيق التنوع الإقتصادي إضافة إلى الجهود الكبيرة التي تهدف إلى الإنتقال من إقتصاد ريعي يعتمد على النفط إلى إقتصاد قائم على المعرفة عبر تشجيع الابتكار.

1. مميزات البيئة الاقتصادية لدولة الإمارات: تتميز دولة الإمارات المتحدة ببيئة إستثمارية، إقتصادية وسياسية مستقرة، قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي رغم حالات الركود التي يشهدها الإقتصاد العالمي عبر فترات مختلفة، والتراجعات في أسعار النفط، ويعود ذلك لعدة أسباب، كما يلي: (القادر و عمي سعيد ، 2017، صفحة 120)

- الموقع الإستراتيجي: حيث تتمتع دولة الإمارات موقع إستراتيجي هام بين مراكز الأعمال الرئيسية في أوروبا و آسيا، المحيط الهادي، إفريقيا وأمريكا الشمالية، كما تحوز دولة الإمارات على شبكة مواصلات برية وجوية ممتازة تساعدها على الإتصال مع مختلف دول العالم؛

-إحتياطات مالية قوية : حيث تحتفظ الإمارات بإحتياطات مالية قوية وقطاع مصرفي قوي، يساعدها على توفير بيئة إستثمارية آمنة، تكفي الحكومة للإستمرار في توفير التمويل اللازم لكافة مشاريعها، والوفاء بالتزاماتها المالية، والإنفاق على موازنتها العانة دون تعثرات مالية؛

-صناديق سيادية: وفقا لتصنيفات مؤسسة الصناديق السيادية المتخصصة في دراسة إستثمارات الحكومات، وإحصاءات أكبر الصناديق السيادية في العالم، حيث يعتبر جهاز أبو ظبي للإستثمار

من أكبر الصناديق السيادية في منطقة الشرق الأوسط، وأكبر خامس صندوق في العالم بمبلغ يقدر ب 792 مليار دولار أمريكي؛

-بيئة إقتصادية واعدة: وفقا لتقرير الإستثمار العالمي الأونكتاد لعام 2014، تحتل دولة الإمارات المركز 11 كبيئة واعدة ومحفزة للإستثمار لعدة أسباب أهمها القوانين الإقتصادية المرنة والسهولة في ممارسة الأعمال، إضافة إلى إستقرار عملتها مقابل الدولار وسهولة تحويلها، كما تتميز بالمزايا التي تمنحها المناطق الحرة، إضافة إلى كلفة العمالة المنافسة؛

-إنفاق حكومي مستمر: يتواصل الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية في مختلف أرجاء البلاد، وتشمل شبكات الطرق، الأنفاق، المباني الاتحادية، مشروع القطار الاتحادي والمبادرات الاتحادية الأخرى؛

-إستراتيجيات إقتصادية للتنوع الإقتصادي: تتبنى دولة الإمارات إستراتيجيات إقتصادية محفزة على التنوع الإقتصادي، والتي حققت نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الإقتصاد الوطني مثل قطاعات الصناعات التحويلية، الطيران، السياحة، المصارف، التجارة، العقارات، الخدمات والطاقة البديلة؛

-مناطق حرة: يوجد في دولة الإمارات حوالي 38 منطقة حرة، تساهم بنسبة كبيرة في التجارة غير النفطية لدولة الإمارات، لكونها تضمن العديد من المزايا والحوافز الإقتصادية للشركات الراغبة بفتح مكاتب لها بالمنطقة الحرة مثل: الإعفاء الضريبي للشركات ورسوم الإستيراد والتصدير؛

-الإستثمار الأجنبي المباشر: وفقا للتقرير الإقتصادي لسنة 2018 الصادر عن الأونكتاد إستقطبت دولة الإمارات نحو 10.4 مليار دولار من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال عام 2017 بمتوسط معدل نمو قدره 1.6% خلال الفترة من 2012-2017.

2. أهداف دولة الإمارات من تطبيق إستراتيجية التنوع: هناك عدة أهداف تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيقها من خلال تنوع قاعدتها الإقتصادية، وسيتم ذكر أبرزها كمايلي :

- الإعتماد على مصادر أخرى للدخل والتخلص من هيمنة القطاع النفطي على الإقتصاد؛
- تجنب الآثار السلبية الناجمة عن التذبذب في أسعار النفط في الأسواق العالمية وتحقيق التنمية المستدامة؛
- الإحتفاظ بنصيب الأجيال القادمة من الموارد النفطية لتحقيق التنمية المستدامة تفاديا لنضوب هذا المورد؛
- الإعتماد على القطاعات الانتاجية والخدمية لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والمستوى المعيشي الجيد لسكانها بعد نفاذ المخزون النفطي؛
- تحقيق الإكتفاء الذاتي وتوفير الإحتياجات المحلية من السلع والخدمات وتصدير الفائض منها؛
- تطوير الصادرات الوطنية والحد من الواردات وخفض فاتورها لتحقيق التوازن؛
- توسيع القاعدة الإقتصادية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 والتحول نحو إقتصاد معرفي تنافسي عالي الإنتاجية قائم على البحوث والإبتكارات. (ماجد، 2018، الصفحات 12-13)
- 3. مبررات تطبيق إستراتيجية التنوع الإقتصادي في الإمارات: توجد العديد من العوامل التي دفعت بدولة الإمارات إلى التوجه نحو التنوع في مصادر الدخل المختلفة، كما يلي: (ماجد، 2018، الصفحات 12-13)

1.3. الأزمات النفطية والتذبذب في أسعار النفط: نظرا للتذبذبات التي شهدتها أسعار النفط في الأسواق العالمية مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 والتي ارتفع فيها سعر النفط الى 100 دولار للبرميل وانخفض سنة 2009 الى 62.3 دولار للبرميل، تليها أزمة انخفاض أسعار النفط 2014 والتي انخفض من جرائها سعر النفط الى 53.1 دولار للبرميل، ثم الأزمة الصحية العالمية والتي إنخفض على أثرها سعر النفط الى 42.12 دولار للبرميل، مما أدى الى التذبذب في معدل النمو الإقتصادي بين الصعود والهبوط، حيث قدر سعره سنة 2000 بـ 28.5 دولار للبرميل قد إرتفع مقارنة بسنة 1999 وهذا نتيجة إتفاق دول الأوبك والدول المنتجة للنفط خارجها على خفض الإنتاج

رفع الأسعار، ثم واصل الإرتفاع إلى غاية سنة 2008 أين بلغ أعلى مستوياتها مقارنة بالسنوات السابقة وقدر سعر البرميل من النفط بحوالي 100 دولار للبرميل وهذا بسبب المضاربة التي حصلت بأسعار النفط مما أدى إلى إرتفاعها ثم إنخفاضها مباشرة سنة 2009 إلى 62.3 دولار للبرميل نتيجة الأزمة المالية العالمية وإنهيار شركات الرهن العقاري، ثم واصل الإرتفاع إلى أن بلغ أقصى مستوياته ما بين سنوات 2011 إلى 2014، حيث قدر متوسط سعر النفط للبرميل بـ 108 دولار للبرميل، لينخفض بعدها مباشرة سنة 2015 ليصل 53.1 دولار للبرميل بسبب دخول النفط الأمريكي الصخري للأسواق، ثم إنخفض سنة 2016 إلى 45 دولار للبرميل بسبب إتفاق خفض الإنتاج يوميا بين أعضاء الأوبك وشركائها الرئيسيين غير الأعضاء بمقدار 1.8 مليون برميل، وإنخفض سنة 2020 إلى 42.12 دولار للبرميل جراء الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 و الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها دول العالم لمنع تفشي الوباء.

والجدول رقم (01) يوضح تطور معدل النمو الإقتصادي في الإمارات خلال الفترة الممتدة (2000-2022)، كما يلي:

الجدول رقم (01): معدل النمو الإقتصادي للإمارات خلال الفترة (2000-2022)

سنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	/
معدل والإقصادي %	10.9	1.4	2.4	8.8	9.6	4.9	9.8	3.2	3.2	5.2-	1.6	/
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
سنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022

د.منجية بورحلة

7.9	4.4	5-	1.1	1.3	0.7	5.6	6.8	4.2	5.1	1.8	6.2	معدل والإق صادي %
-----	-----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	----------------------------

المصدر: معلومات مقدمة من طرف البنك الدولي.

من خلال الجدول رقم (01) يلاحظ أن معدل النمو الإقتصادي لدولة الإمارات في الإرتفاع إبتداء من سنة 2001 إلى غاية سنة 2006 وهذا راجع للتحسن في المستوى العام لأسعار النفط في الأسواق العالمية، ثم إنخفض سنة 2009 الى - 5.2 نتيجة الأزمة العالمية لسنة 2008 والتي إنخفض فيها سعر النفط، وارتفع سنوات 2011 و 2013 نتيجة إرتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها، إلا أنه انخفض سنة 2012 إلى 1.8 % رغم إرتفاع سعر النفط الى 111 دولار للبرميل ويرجع الإنخفاض في معدل النمو نتيجة لإنخفاض صادراتها إلى الدول العربية التي تعرضت إقتصادياتها مثل مصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس، وواصل معدل النمو الإرتفاع خلال الفترة من 2013-2016 حيث يلاحظ إرتفاعه سنتي 2015-2016 رغم إنخفاض أسعار النفط جراء الأزمة العالمية 2014 ويعود ذلك حسب صندوق النقد الدولي إلى المساهمة المرتفعة للقطاعات غير النفطية ومنها المصارف والسياحة والتجارة والعقارات، وتزايد قوة إنفاق المستهلكين والسائحين، وتواصل الإنفاق الحكومي القوي على مشروعات البنية التحتية، كما إنخفض معدل النمو الإقتصادي سنة 2020 الى - 5% وهذا من تداعيات الأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 والتي أثرت على الإقتصاد العالمي ككل، ثم إسترجعت دولة الامارات إنتعاش إقتصادها سنتي 2021 و 2022 نتيجة التحسن في أسعار النفط.

3.2. عجز الميزانية العامة للدولة: نظرا لإعتماد دولة الإمارات على الجباية البترولية فإنها تتأثر بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث من خلال الميزانية العامة للإمارات خلال الفترة 2000-2020 يلاحظ أن الإيرادات العامة للإمارات في تزايد مستمر نتيجة التحسن في أسعار النفط، حيث بلغت 68633 مليون درهم سنة 2001 وواصلت الإرتفاع الى غاية سنة 2008 أين بلغ سعر النفط حوالي 100 دولار للبرميل وبلغت الإيرادات العامة 383935.8 مليون درهم، وعند إنخفاض سعر النفط إلى 62.3 دولار للبرميل سنة 2009 جراء الأزمة العالمية 2008 بلغت الإيرادات العامة 234474.8 مليون درهم، ثم واصل سعر النفط الإرتفاع إلى أعلى مستوياته خلال

الفترة الممتدة من 2010-2014 وبلغ حينها متوسط سعر النفط 82.66 دولار للبرميل وارتفعت معه الإيرادات العامة للدولة، ثم انخفض سنة 2015 نتيجة انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة العالمية وانخفضت معه الإيرادات العامة. كما يلاحظ الإنخفاض في الإيرادات العامة سنة 2020 وهذا راجع للأزمة الصحية العالمية كوفيد 19 وإنخفاض أسعار النفط أين بلغت 42.12 دولار للبرميل سنة 2020، وهذا يدل على إرتباط الإقتصاد الإماراتي بقطاع النفط ويبقى تحت تأثير التذبذب والإنخفاض في أسعاره في الأسواق العالمية رغم كل المجهودات والبرامج التي أطلقتها الحكومة الإماراتية لتنويع مصادر دخلها من خلال الإعتماد على القطاعات الإقتصادية الأخرى .

3.3. إرتفاع فاتورة الواردات: تضاعفت فاتورة الواردات لدولة الغارات خاصة من خلال إستيراد المعادن الثمينة والحلي و المجوهرات واللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة، اضافة إلى الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية، ثم تليها الأدوات والأجهزة الآلية، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (02) من تطور فاتورة الواردات لدولة الإمارات خلال الفترة (2000-2022)، كمايلي:

الجدول رقم (02): تطور فاتورة الواردات لدولة الإمارات خلال الفترة (2000-2022) مليون درهم

السنوات	قيمة الواردات	السنوات	قيمة الواردات
2001	112.1	2012	667.5
2002	122.5	2013	685.06
2003	147.7	2014	696.4
2004	202.8	2015	676.3
2005	247.5	2016	694.8
2006	291.04	2017	946.4
2007	388.3	2018	898.5
2008	565.7	2019	914.8
2009	447.4	2020	785.1
2010	485.4	2021	984.7

د.منجية بورحلة

2011	602.8	2022	/
------	-------	------	---

المصدر: المركز الوطني للإحصاء بالاعتماد على تقارير التجارة العالمية.

من خلال الجدول رقم (02) يلاحظ أن قيمة الواردات الإماراتية في الإرتفاع المستمر خلال فترة الدراسة خاصة خلال السنوات التي ينتعش فيها سعر النفط كما أن فاتورة الواردات تنخفض جراء انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمات، وأهم السلع المستوردة هي الذهب واجهزة الهاتف، والزيوت النفطية، والألماس والسيارات.

3.4. نضوب النفط والغاز الطبيعي: بلغت الإحتياطيات النفطية المؤكدة لدولة الإمارات 97.8 مليار برميل سنة 2000 وبقيت سنة 2018 ثم إرتفعت إلى 105، 107، 111 مليار برميل خلال السنوات 2019، 2020 و 2021 على التوالي 2020 و 2021، و 111 مليار برميل خلال السنوات 2019، 107، أما احتياطي الدولة من الغاز الطبيعي فقد بلغ 6090 متر مكعب خلال الفترة من 2006-2000 ثم بلغ 6091 خلال الفترة الممتدة من 2009-2018، بعدها إنخفض الى 7726 سنة 2019 و 77300 سنة 2020 و 8200 سنة 2021. إلا أنه وحسب التقديرات يقدر العمر الإنتاجي لمخزون النفط للدولة لنحو 100 عام أو أقل ومع امكانية نضوب حقول النفط وإستنزاف الإحتياطيات في العديد من دول العالم نظرا لقلة المخزون لديها وتزايد حجم الإستهلاك العالمي، سيكون لزاما على الإمارات أن ترفع إنتاجها لسد إحتياجات الطلب العالمي على النفط مما سيؤدي إلى تراجع إحتياطيات الدولة من النفط والغاز ويقصر من عمرها الإنتاجي .

4. الإستراتيجيات التي أطلقتها الامارات لتحقيق التنوع الإقتصادي: لقد تم وضع العديد من الإستراتيجيات لتحقيق التنوع الإقتصادي، كما يلي :

1.4. الأجندة الوطنية لرؤية الامارات العربية المتحدة عام 2021: تضمنت هذه الأجندة التي عمل عليها أكثر من 300 مسؤول من جهات حكومية إتحادية ومحلية، على مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والإقتصادية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية. وذلك ما يوضحه الجدول رقم (03)، كما يلي :

الجدول رقم (03): أهداف الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021

المؤشر الوطني	الأهداف المستهدفة في 2021
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	5%
نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي	من أفضل 10 دول
نسبة صافي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي	5%
نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	70 %
المؤشر العالمي لريادة الأعمال والتنمية	من أفضل 10 دول
مؤشر الابتكار العالمي	من أفضل 20 دول

المصدر: أحمد ماجد، ندى الهاشمي، دراسة إقتصاد الإمارات مؤشرات إيجابية وريادة عالمية، وزارة الإقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص:38.

من خلال الجدول رقم (03) يلاحظ أن الدولة حققت نتائج هامة وإيجابية على مستوى نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، كما أنه في سبيل تحقيق تلك المستهدفات والتحول نحو إقتصاد المعرفة القائم على البحث والإبداع والابتكار، وتحقيق المزيد من النجاح في تفعيل سياسة تنوع مصادر الدخل، اتجهت سياسة الدولة لتأهيل وبناء العناصر البشرية وتسليحها بالعلم والمعرفة وتطوير المؤسسات الحكومية معرفيا، بإعتبارها من أهم ركائز التنمية لبلوغ مستقبل أفضل وتحقيق مستهدفات الأجندة الوطنية للدولة، ورفع تصنيفها وترتيبها في مضار المنافسة العالمية.

2.4. الرؤية الاقتصادية لإمارة أبوظبي 2030: تهدف الرؤية الاقتصادية 2030 لإمارة أبوظبي إلى إطلاق خطة طويلة المدى بهدف تحويل الإقتصاد الإماراتي من إقتصاد ريعي يعتمد على عائدات النفط إلى إقتصاد قائم بحد ذاته، وتهدف هذه الرؤية إلى مايلي: (بقة، 2023//2024، الصفحات 188-191)

– العمل على بناء بيئة أعمال منفتحة ومندمجة مع الإقتصاد العالمي؛

– تبني سياسات مالية تتجاوب مع الدورات الإقتصادية؛

- تأسيس بيئة سوق نقدي ومالي مرنة بمستويات تضخم يمكن السيطرة عليها؛
 - تحفيز تطبيق تحسينات على سوق العمل؛
 - تطوير البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي؛
 - تأهيل وتدريب القوى العاملة بما يتناسب مع التطورات التكنولوجية الحاصلة؛
 - تمكين الأسواق المالية لتصبح الممول الرئيسي للقطاعات والمشاريع الاقتصادية.
- 3-4- خطة دبي 2021:** تصف خطة دبي 2021 مستقبل دبي من منظور شامل ومتكامل بدء من الناس والمجتمع الذين يمثلون حجر الزاوية، إلى البيئة الحضرية بما فيها الأصول الطبيعية والمبينة، إضافة إلى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة لسكانها، ومن ضمن أهدافها كمايلي:
- تعزيز الإنتاجية والابتكار في كافة المجالات؛
 - الترويج سياحيا لمدينة دبي لما تمتلكه من معالم ترفيهية مميزة عالميا؛
 - توفير بيئة نظيفة ومستدامة بمواردها؛
 - تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقادر على مواجهة الصدمات بالاعتماد على القطاعات الاقتصادية المرتكزة على تحسين الانتاجية والابتكار؛
 - تحسين مرتبة دبي كمركز أعمال عالمي، وجعلها من بين خمس أهم مراكز عالمية للتجارة، النقل، التمويل والسياحة؛
 - تحقيق معدلات مرتفعة للإستثمار، وبشكل خاص الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

4.4. رؤية الشارقة 2021: تهدف هذه الرؤية إلى زيادة التدفقات السياحية إلى الإمارة لتصل إلى 10 ملايين سائح بحلول سنة 2021، وقد تم تسطير أربع محاور لتحقيق هذه الرؤية، وهي كمايلي:

- تعزيز مكانة الشارقة كوجهة رائدة في السياحة العائلية؛
- إتباع مقاربة مبتكرة في القطاع السياحي بهدف تحسين تجربة السائح من خلال توفير حلول مبتكرة؛
- تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية من خلال الشراكة والعمل التعاوني لتوفير المرافق السياحية ذات المستوى العالمي؛
- الترويج والتسويق الفعال لعناصر الجذب الثقافية والتراثية التي تمتلكها الإمارة.

خاتمة

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنوع الإقتصادي، فوفقا لمؤشر التنوع الإقتصادي الذي يركز على ثلاث مجالات إقتصادية هي: التصدير، حصة القطاع غير النفطي وإتفاق القطاع العام؛ فإن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 57%، وقد إستطاعت هذه الدولة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يناهز 68.6 % سنة 2014، مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، ويتوقع أن تصل هذه النسبة إلى حدود 80 % سنة 2021 من خلال الإعتماد على الإستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري و الإستيراد وإعادة التصدير، إضافة إلى دعم كافة الأنشطة المستندة على إقتصاديات المعرفة. ومنه فقد حققت دولة الإمارات تحولات هيكلية في الإقتصاد وتحقيق النمو والإستقرار وضمان تنمية مستدامة.

قائمة المراجع

- 1-أحمد ماجد. (2018). دراسة تنويع القاعدة الاقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة - الدوافع / الآليات- الانعكاسات-. وزارة الإقتصاد للإمارات العربية المتحدة.
- 2- آسيا الطويل، و آخرون . (2021). تداعيات الإقتصاد الجزائري وحمية إستراتيجية التنويع الإقتصادي ما بعد لأزمة جائحة (كوفيد 19): دراسة تحليلية وقياسية لحالة القطاع الفلاحي. *les cahiers du cread*, المجلد 37 (العدد 03).

- 3- بسبع عبد القادر، و حمزة عمي سعيد . (2017). التنوع الإقتصادي كإستراتيجية للتنمية الإقتصادية - تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة-. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 11 (العدد 02).
- 4- بلقاسم بن علال، و آخرون. (2020). واقع التنوع الإقتصادي و أثره على دول المغرب العربي - دراسة تجريبية-. مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، المجلد 07 (العدد 02).
- 5- جبار بوكثير، و زرقوط حميدة. (جوان، 2017). قراءة لإستراتيجية التنوع الإقتصادي بدولة الإمارات العربية المتحدة - إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (العدد 07).
- 6- حاج موسى منصوري، و بوشوي عبد الغني. (2018). التنوع الإقتصادي كخيار إستراتيجي للنمو الإقتصادي: تجربة كوريا الجنوبية نموذجاً. مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02 (العدد 07).
- 7- سعيد بوشول. (2017). المقاولاتية كإستراتيجية للتنوع الإقتصادي دراسة حالة المملكة العربية السعودية (المجلد العدد 07). جامعة ورقلة: المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية.
- 8- كريمة بقة. (2024//2023). التنوع الإقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية - دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات 2000-2023. جامعة الجلفة، 188-191. علوم تجارية.